

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة... وبعد،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق في شأن تولي الوظائف العامة، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

- يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة .
- يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية .
- مع إعطائه صفة الاستعجال .

عبدالله
14/12/20

د. حسن عبد الله جوهر

عبدالله
عبدالله
عبدالله

عبدالله بن اسم المصطفى

د. عبد الله بن عبد الله

عبدالله بن عبد الله

عبدالله بن عبد الله
عبدالله بن عبد الله

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون في شأن تولي الوظائف العامة

- بعد الاطلاع على الدستور، وخاصة المادة (٢٦) منه،
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

(مادة أولى)

تعتبر وظيفة عامة بالتطبيق لأحكام هذا القانون العمل في الوزارات والإدارات الحكومية أو في أي جهة ذات ميزانية ملحقة أو مستقلة أو في أي شركة مملوكة للدولة.

(مادة ثانية)

الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي لا يوجد من الكويتيين من يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة العامة بعد الإعلان عنها في وسائل الإعلام الكويتية ولم يتقدم لتوليها بعد الإعلان عن شغرها أي كويتي، ويجوز في هذه الأحوال للجهات والشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون، التعاقد مع الأجنبي الذي يتوافر فيه شرط المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة العامة مع الالتزام كذلك بشرط السن الذي يحق به للكويتي تولي الوظيفة العامة أو استمراره بها، على أن لا يجاوز إجمالي ما يمنح للأجنبي من راتب أو مكافأة شهرية ما يمنح للكويتي في حال توليه للوظيفة ذاتها، وأن يكون التعاقد لمدة مؤقتة لا تتجاوز سنة واحدة قابلة للتجديد بعد أن يتم الإعلان عنها مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد من الكويتيين، ولا يجوز في جميع

State of Kuwait



دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تولي الوظائف العامة

على الرغم من الدعوات المتكررة والتعهدات بتكويت الوظائف العامة التزاماً بأحكام المادة (٢٦) من الدستور التي تنص على أن:

"الوظائف العامة خدمة وطنية تتاط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة.

ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون".

إلا أن تولية الأجانب الوظائف العامة بل وفي أخطرها حساسية في مواقع مختلفة تتحكم في العديد من مفاصل الدولة تواصل على حساب الوطن أولاً ثم على حساب الكويتيين الذين يحملون المؤهلات ذاتها المطلوبة أو ما يعادلها لتولي هذه الوظائف مما ترتب عليه استمرار تزايد عدد الكويتيين المتعطلين عن العمل وأثار ردود فعل غاضبة ومتواصلة ومبررة من مختلف شرائح المجتمع الكويتي عبروا خلالها بشتى الوسائل المشروعة المتاحة وخاصة بواسطة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي عن سخطهم الشديد والمطالبة بالتصدي لهذا الواقع المفروض ووضع حد فوري له وتوفير فرص العمل للكويتيين في بلدهم.

واستجابة لمعالجة تكويت الوظائف العامة تشريعياً، ومن أجل ضمان تحقيق توظيف الوظائف العامة التزاماً بأحكام المادة (٢٦) من الدستور، أتقدم بهذا الاقتراح بقانون متضمناً تعريفاً للتوظيف العامة (المادة الأولى)، مستمداً من توجيه المادة (٢٦) من الدستور - دون الإشارة في ديباجته إلى أي من القوانين ذات الصلة، بحيث ينص هذا



State of Kuwait

دولة الكويت

القانون أن لا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي لا يوجد من الكويتيين من يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة العامة بعد الإعلان عنها في وسائل الإعلام الكويتية ولم يتقدم لتوليها بعد الإعلان عن شغرها أي كويتي، ويجوز في هذه الأحوال للجهات والشركات المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون، التعاقد مع الأجنبي الذي يتوافر فيه شرط المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة العامة مع الالتزام كذلك بشرط السن الذي يحق به للكويتي تولي الوظيفة العامة أو الاستمرار فيها، على أن لا يجاوز إجمالي ما يمنح للأجنبي من راتب أو مكافأة شهرية ما يمنح للكويتي في حال توليه للوظيفة ذاتها، وأن يكون التعاقد لمدة مؤقتة لا تجاوز سنة واحدة قابلة للتجديد بعد أن يتم الإعلان عنها مرة أخرى ودون أن يتقدم لها أحد من الكويتيين، ولا يجوز في جميع الأحوال أن تصرف للأجنبي مكافآت دورية أو سنوية أو أي بدلات لحضور اللجان أو غير ذلك باستثناء الراتب أو المكافأة الشهرية المقررة وفقاً لهذه المادة (المادة الثانية)، مما يعني أنه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون لن يولى أي أجنبي أي وظيفة عامة بما في ذلك حالات توليها بطريق الإعارة أو غيرها إلا في حالة عدم وجود أي كويتي يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة العامة أو لم يتقدم لتوليها بعد الإعلان عن شغرها أي كويتي، بل لعل من الأجدر في حالة عدم وجود الكويتيين أن تكون الأولوية بعد ذلك في تولي الوظيفة العامة لأبناء الكويتيات وغير مثبتتي الجنسية "البدون" من المخاطبين بالقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٠م، إذا ما توافر فيهم كل من شرطي المؤهل والسن المنصوص عليهما في هذه المادة.

الفصل التشريعي السادس عشر دور الانعقاد الأول